The Social Policy of the UAE: Charitable Societies as a Model

Huda Mohammed Atif, PhD student in applied sociology
University of Sharjah
College of Arts, Humanities and Social Sciences
huda_atif@yahoo.com
Prof. Husein M. Alothman
University of Sharjah
College of Arts, Humanities and Social Sciences
halothman@sharjah.ac.ae

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i148.4210

Abstract

The study aims to identify the social policy of the UAE via studying charities as a model for social institutions. The study adopted a qualitative approach. The SWOT analysis method was used for qualitative personal interviews with three focus groups. The study population consists of workers and administrators in three charitable associations and institutions represented by Dar Al Ber, Beit Al Khair, and Al Ihsan Charity. Each group consisted of six people from the administration and staff of the association. The results of the study indicated that there are many strengths in the work of charities, which involve the breadth of the community sphere, the use of technologies, automation, and electronic databases, as well as the funding, donations, and large financial support that these associations receive from individuals, the government, and private institutions. In addition, the existence of an organized and well-established legislative framework to regulate charitable work. In contrast, there are many weaknesses, including low human competence in aid departments in some associations, incompatibility between the number of employees and the volume of work assigned to the departments, a lack of qualification and job training processes, and a difference in the method of data entry for case managers or concerned employees. On the other hand, there are a number of opportunities for the development of charitable work, including the development of cadres who work in charitable societies, spreading the culture of charitable work, helping children of poor families or those unable to complete their education, and strengthening relations between institutions working in the charitable field and social institutions. Nonetheless, the total dependence of poor families on charities and the lack of planning constitute the most important threats that prevent charities from achieving their goals.

Keywords: Charitable Societies, Charitable Work, Social Policy, United Arab Emirates.

السياسة الاجتماعية لدولة الإمارات: الجمعيات الخيرية أنموذجًا

الباحثة هدى محمد عاطف، طالبة دكتوراه في علم الاجتماع التطبيقي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

أ.د. حسين محمد العثمان
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف الدراسة إلى التعرف على السياسة الاجتماعية لدولة الإمارات، من خلال دراسة النموذج الخاص بالجمعيات الخيرية. اعتمدت الدراسة المنهج النوعي. اذ تم استعمال طريقة تحليل SWOT لمقابلات شخصية نوعية مع ثلاث مجموعات نقاشية مركزة. يتكون مجتمع الدراسة من العاملين والإداريين في ثلاث جمعيات ومؤسسات خيرية متمثلة بـ: جمعية دار البر، وجمعية بيت الخير، وجمعية الإحسان الخيرية. تكونت كل مجموعة من ست أشخاص من إداريي وموظفي الجمعية. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من مواطن القوة في عمل الجمعيات الخيرية وهي؛ سعة المجال المجتمعي، استعمال التقنيات و الأتمتة وقواعد البيانات الإلكترونية، التمويل والتبرعات والدعم المادي الكبير التي تحصل عليه هذه الجمعيات سواء من الأفراد، الحكومة، والمؤسسات الخاصة، فضلاً عن وجود إطار تشريعي منظم وراسخ لتنظيم العمل الخيري. في المقابل تبين وجود مجموعة من مواطن الضعف وهي؛ تدني الكفاءة البشرية في أقسام المساعدات في بعض الجمعيات، عدم التوافق بين أعداد الموظفين مع حجم العمل الموكل للأقسام، الافتقار لعمليات التأهيل والتدريب الوظيفي، فضلاً عن الاختلاف في طريقة إدخال البيانات لدى مديري الحالات أو الموظفين المعنيين. من جهة أخرى، تبين وجود مجموعة من الفرص لتطوير العمل الخيري وتتمثل في تطوير الكوادر التي تعمل في الجمعيات الخيرية، نشر ثقافة العمل الخيري، مساعدة أبناء الأسر الفقيرة أو الغير قادرة على استكمال تعليمهم، وتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في المجال الخيري والمؤسسات الاجتماعي. في الجانب الآخر، يشكل الاعتماد الكلي للأسر الفقيرة على الجمعيات الخيرية، والافتقار للتخطيط أبرز التهديدات التي تقف دون تحقيق الجمعيات الخيرية لأهدافها.

الكلمات المفتاحية: دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمعيات الخيرية، السياسة الاجتماعية، العمل الخيري.

المقدمة:

احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في العالم على مدى يزيد عن خمس سنوات باعتبارها أكثر جهة مانحة للمساعدات التنموية، إذ أنها من أكثر الدول التي تشارك في العمل التطوعي والإنساني عالميا، وسعت الدولة إلى إنشاء العديد من المبادرات والبرامج الاستثنائية لكي تعزز وتغرس مفهوم العمل الخيري في أنفس أبنائها.

اذ صبَت دولة الإمارات في المدة الأخيرة جلَ اهتمامها بالعمل الخيري، باعتباره الوسيلة الأساسية لنجاح العملية التنموية في الدولة، وعملت الدولة على وضع قوانين وتشريعات لتحفيز المبادرات التطوعية على المستويين الفردي والمؤسسي، ويظهر ذلك جليَا بالأثر الإيجابي المنعكس على تطوير التنمية المستدامة (سليمان، ٢٠٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن خدمات هذه الجمعيات لم تقتصر على تقديم المساعدات المادية، بل شملت تقديم الخدمات المباشرة والغير مباشرة التي تمكن الأفراد من الاعتماد على الذات؛ وذلك بوساطة تنمية المهارات عبر وسائل التعليم والتثقيف، مما يعني انتقال فكرة العمل الخيري ودور الجمعيات الخيرية من الدعم المادي ومساعدة الفقراء إلى تطوير مهاراتهم ودعمهم وتأهيلهم للعمل وهذا ما يحقق مفهوم عمل الجمعيات الخيرية ووصفها بأنها جزء أساسي من التنمية المستدامة في المجتمع (حسب الله، ٢٠٠٤؛ (Teets، ٢٠٠٨.

يرتكز عمل الجمعيات الخيرية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية على ركائز أساسية تمثل السياسة الاجتماعية لهذه المؤسسات، ولقي هذا المفهوم اهتماماً واسعاً على الصعيد الدولي، لما له من أثر كبير في تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية والإيفاء بمتطلبات هذه المجتمعات وتحسين المستوى المعيشي، تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفروقات بين الناس بما يعزز من مسار التنمية المستدامة وتحقيق استقرار هذه المجتمعات وتقدمها الحضاري (بندق، ٢٠٢١).

علاوة على ذلك، تساهم السياسة الاجتماعية في توفير منظومة متكاملة يتم بمقتضاها توفير سبل الرفاهية في المجتمع، أي؛ توفير مستويات متقدمة من الصحة الجيدة وظروف العمل والعيش الطيب، ولبلوغ هذه الحالة لا بد للدولة حسب مستوياتها القومية والمحلية، ابتغاء السبل والنهوض بالأجهزة التي تعنى بالصحة والتعليم والأمن الاجتماعي إلى غير ذلك، وتستهدف الدولة في ذلك كله بلوغ أهداف ينظر إليها ويتفق على أنها تحقق صالح المجتمع وتعالج مشكلاته وقضاياه (إسماعيل، ٢٠١٠). واستناد إلى ما سبق، ونظراً لمساعي دولة الإمارات وحكومتها في تحقيق الرفاه المجتمعي والارتقاء بالمستويات المعيشية ومعالجة القضايا الاجتماعية المحلية، والارتقاء بقدرتها في مجال العمل التطوعي وتقديم المساعدات لمستحقيها، فإنه لا بد من وجود سياسة اجتماعية متكاملة تنظم عمل هذه

المؤسسات وتعزز من فاعليتها الاجتماعية، ولهذا تبلورت فكرة البحث في دراسة السياسة الاجتماعية لدولة الإمارات من خلال دراسة السياسة الاجتماعية المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية فيها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ترتبط أعمال الجمعيات الخيرية بالقيمة الإنسانية ارتباطا وثيقا متمثلا في العطاء والبذل بشتى أنواعه، إذ تعد هذه الأعمال أنشطة اجتماعية واقتصادية ذات منفعة ويقع على عاتق الأفراد والمؤسسات القيام بها للتقليل من المشاكل الاجتماعية، كما أن هذه الأعمال من أبرز الوسائل التي تستخدم في المشاركة لنهضة ورفعة المجتمع، وتزداد أهميتها لما لها من دور رئيس في ترسيخ روح الانتماء والتشارك بين أفراد المجتمع، وتطوير قدراتهم، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

وللجمعيات الخيرية حزمة من الوظائف (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية) المهمة، التي تمكّن المجتمع من الوصول إلى التنمية، وإنشاء مجتمع قوي وراسخ، ومن أهم خصائصه الأخوة والمحبة والترابط، وذلك بواسطة التكافل الاجتماعي، وتنشيط الدور المجتمعي في عملية التنمية المستدامة.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يعد العمل الخيري جزءا من المنظومة الثقافية والاجتماعية، فهو إحدى الأعمدة الأساسية التي قامت عليها الدولة من تاريخ تأسيسها وحتى يومنا هذا، ومع زيادة أعداد المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالأعمال الخيرية واتساع نطاق أنشطتها، ومسؤولياتها، وتبنيها العديد من المبادرات والحاجة لتطوير آليات عملها على الصعيدين المحلي والعالمي كخطوة لتطويعها كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، واستشراق مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وتحقيق رؤيتها، فإنه لا بد من التعرف على السياسات الاجتماعية التي تنظم عمل الجمعيات الخيرية والمعوقات التي تواجها خلال تنفيذها، وعليه تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين: ما السياسات الاجتماعية للجمعيات الخيرية في دولة الإمارات؟ وما المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات؟ ويتم التوصل إلى الإجابة عن السؤال الرئيس بتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في معرفة السياسة الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات ومتابعة وتحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية، فضلا عن متابعة الجهود المبذولة من خلال الحكومة الإماراتية في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جوانب شتَى يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- ازدياد التوجه المحلي والدولي نحو الاهتمام بدور الجمعيات الخيرية في مجال التنمية المستدامة كقطاع مكمل للجهود الحكومية، اذ أنه من الممكن أن يعزز من فاعلية تنمية الأسر والمجتمعات على المستوى المحلي.
- تزويد مقرري السياسات الاجتماعية في المجال الخيري بنتائج الدراسة للاستفادة منها في تطوير هذا القطاع.
- تزامن الدراسة مع جهود دولة الإمارات الحثيثة فيما يتعلق بالارتقاء بمستوى الأعمال الخيرية والعمل الإنساني على الصعيدين المحلي والعالمي .

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

أولا: السياسية الاجتماعية

يشير مفهوم السياسة الاجتماعية إلى ذلك الجزء من السياسة العامة الذي يعنى بالقضايا الاجتماعية، حيث أن السياسة العامة هي تدبير الأمر العام للدولة وتظهر في عمليات صناعة القرار والتي تتم بمشاركة من المؤسسات التشريعية والتنفيذية ويجب أن تعكس هذه القرارات القيم المجتمعية والدينية، والسياسة العامة تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية كالسياسة الخارجية، الاقتصادية، الزراعية، التعليمية، الاجتماعية وغيرها. أما السياسة الاجتماعية فتعرف على أنها الاستراتيجيات والآليات التي يتم وضعها لمواجهة القضايا والمشكلات والاحتياجات الاجتماعية (السروجي وآخرون، ٢٠١٥).

من جهة أخرى، فإن السياسة الاجتماعية هي السياسة التي تهتم بدراسة الأنظمة الاجتماعية الضرورية للإنسان كتوفير الرفاهية وتنميتها،اذ أن الرفاهية هي الطريقة التي يكون عليها الناس وتتوفر عن طريق الخدمات الضرورية كنظم الرعاية الاجتماعية والتربية، توفير الشغل والأجور العادلة، والبحث عن تنظيم وتوفير هذه الأمور من طرف الحكومات والهيئات الرسمية والمؤسسات والجماعات الاجتماعية والجمعيات المحلية الرسمية وغير الرسمية، وعبر الأحياء والعائلات (أورتيز،٢٠٠٧).

وللسياسة الاجتماعية وظائف متعددة، اذ تعمل على دعم شعور الانتماء لدى أفراد المجتمع وتحقيق التكامل عبر اتصالها بالمجالات والتنظيمات الاجتماعية، كما أنها تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشعور بالإشباع للأفراد عبر توفير الحماية الاجتماعية لهم من الضغوط، أو التقليل من المعاناة، أو حتى توفير الحماية الكلية من خلال توفير أعلى درجات الرفاهية. ومن الجدير بالذكر بأن واحدة من أهم الوظائف الخاصة بالسياسة الاجتماعية هو تحقيق مختلف الأهداف والغايات التي يتبناها أفراد المجتمع، بل والسعي إلى

التوفيق ما بين الأهداف في حال اختلافها وحل الصراعات الإيديولوجية التي تسود مواقف الخلاف. أما فيما يخص أغراض السياسة الاجتماعية فيمكن تحديدها تبعاً لدراستي (أحمد، ٢٠١٩ ؛ حافظ، ٢٠١٠)على النحو الآتي:

- أغراض علاجية تكمن في التقليل من الشعور بالألم والتخفيف من الصعاب التي يُمكن أن تواجه الفرد كسوء التغذية.
- أغراض وقائية تتمثل في وقاية الضعفاء والفقراء من الضغوط والمخاطر التي يُمكن أن يتعرض لها.
- أغراض إنشائية تسعى إلى تحسين ورفع المستوى لنوعية وجودة الحياة التي يعيشها الأفراد عبر تقديم عدد من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية.

إن تحديد السياسة الاجتماعية يتمتع بأهمية يُمكن تلخيصها تبعاً لدراسة (أحمد، ٢٠١٩) على النحو الآتي:

- تقليل فرص وقوع الأخطاء الناجمة عن التغيير غير المخطط له، أو الناجم عن ارتجال خطط واتخاذ قرارات متناقضة غير مبينة على أسس فنية متينة في ضوء السياسة الاجتماعية.
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية المُراد تحقيقها على المدى البعيد.
- التكامل في التنسيق الفكري والتلاقي الشعوري و التقارب الزمني ما بين عناصر المجتمعات المحلية والمهن المتنوعة والقطاعات والأجهزة العاملة في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية.
- ضمان التعاون ما بين الجهات المسؤولة والإداريين في توضيح الاتجاهات والقواعد الواجب الالتزام بها لتحقيق الأهداف المرصودة، كما أنها تقر الأساسات التي يتم عليها بناء القيم. ومن الجدير بالذكر بأن للسياسة الاجتماعية صورتين؛ إحداهما تتعلق بحاضر المجتمع والأخرى بمستقبله والأهداف الواجب أن تتحقق والخاصة بكل صورة.
- السعي لتحقيق التعاون ما بين الأجهزة التخطيطية للوصول إلى طرق وقواعد مقبولة لتحديد أولويات المشروعات والبرامج من ناحية ومدى قدرة الهيئات المسؤولة على انجاز عمليات المتابعة والتقويم من ناحية أخرى.
- تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية من خلال تركيز وتنظيم الجهود الخاصة بالقطاعات والهيئات المسؤولة عن ذلك، مما يُساهم أيضًا في الحصول على تأييد الجماهير لدى بدء التنفيذ.
- تزود المسؤولين الاقتصاديين بالمعاني الإنسانية وتسلط الضوء لهم على أهمية برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية مما يقرب المسافات ما بين الدور الحكومي والتخطيط

الإنساني وتطلعات الجماهير الشعبية بما يتلاءم مع الموارد والظروف الخاصة في المجتمع.

- حل العديد من مُشكلات المجتمع من خلال إشباع احتياجاتهم مما يضمن رفع مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تحقيق التوازن ما بين قطاعات النشاط الاجتماعي بمختلف أنواعها سواء أكانت ثقافية، مادية، اقتصادية وغيرها.
- القدرة على ضمان النمو المستمر والمتزايد مما يدفع المجتمع نحو طريق التقدم المستمر على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وبناءً على أسس تخطيطية علمية.

ولمفهوم السياسة الاجتماعية أربعة أبعاد أساسية، نوضحها تبعاً لدراسة (أحمد، ٢٠١٩) على النحو الآتي:

- الأيديولوجيا الخاصة في المجتمع: يتميز الأفراد والأجهزة والتنظيمات بفلسفات خاصة بها، والتي بدورها تسلط الضوء على الأسلوب والأهداف التي يُمكن من خلالها التعامل مع الأيديولوجيا التي ما هي إلا خليط من الفلسفة والقيم والأخلاق التي تتفاعل مع بعضها البعض في شخصية الفرد أو حتى في كيان الجهاز بحيث تصبح قوة موجهة لطريقة تحرك الفرد أو الجهاز.
- المجالات التي تعمل بها المشاريع الإنتاجية والخدمية: يُمكن أن تُحدد تلك المجالات بالرجوع إلى ميادين العمل الاجتماعي، وقطاعاته، والفئات التي يشملها من الأفراد، فضلاً عن تحددها بمجال الزمن والوقت الذي يُمكن أن يتم تأدية فيه هذا العمل في ميادين العمل الاجتماعي، والأجهزة التي يتم استخدامها لتخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية.
- الاتجاهات العامة التي تعمل على توجيه العمل الاجتماعي: وهي مجموعة المبادئ والمناهج والأسس والقواعد التي يتم من خلالها تحديد مستوى العمل الاجتماعي وأبعاده، بالإضافة إلى نوعية المشروعات والبرامج التي يُمكن أن تحتويها مختلف الخطط الاجتماعية. ويُمكن تصنيف تلك الاتجاهات لثلاثة أنواع وهي: الاتجاهات غير الملزمة مثل توفير أساليب الرعاية المتكاملة من قبل الدولة لمن هم أقل من ٦ سنوات ويعيشون على أرضها، والاتجاهات شبه الملزمة كاتباع الدولة جميع الاكتشافات والنظريات العلمية لتحقيق الرفاه في توفير مساكن صحية للأسر، وأخيرًا الاتجاهات الملزمة التي من شأنها رفع مستوى القاعدة التي تُساهم في أداء الأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف، ومن الأمثلة على ذلك توجه الدولة نحو توفير فرص متكافئة للتعليم المجاني لجميع الأفراد وبما يتلاءم مع الرغبات والقدرات والاستعدادات لكل فرد منهم.

- الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى: تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيق جملة من الأهداف الكبرى أو بعيدة المدى، اذ أن تلك الأهداف ليست بمؤقتة ولا حتى قريبة أو مباشرة يُمكن تحقيقها من خلال خطة أو برنامج بذاته.

ثانياً: الجمعيات الخيرية

تشير الجمعيات الخيرية إلى المنظمات الغير الربحية التي تقوم على مجموعة متعددة من الأنشطة بهدف تقديم الخير والعون للمحتاجين بطريقة متخصصة ومنظمة، وتتعدد الجمعيات التطوعية والخيرية وتختلف من حيث الأهداف والرؤية التي تضعها وتتبعها في إنجاز العمل الخيري، ومن أنشطة الجمعيات الخيرية العمل على جمع التبرعات بطرق مختلفة ويتم تمويل الجمعيات من المؤسسات أو الأفراد أو من المنظمة بعينها (السند، ٢٠١٨).

الجمعيات الخيرية ما هي إلا مجموعة أنها مجموعات تطوعية يقودها أفراد لهم اهتمامات مشتركة، ومسؤولة عن حزمة متنوعة من الأعمال والوظائف الإنسانية في المجتمع (الجديلي،٢٠٠٥)، تم وصف. من جهة أخرى تشكل الجمعيات الخيرية منظمات غير حكومية ولا تهدف للربح، تم إنشاؤها من قبل جماعات من الأشخاص ضمن أُطر المجتمعات المدنية، وهدفهم موحد ومحدد وهو خدمة وتحقيق رفاه المجتمع، وقد يكون لبعض البرامج التي تستخدمها عوائد مادية ولكن يتم توجيهها لتمويل أنشطة الجمعية (الأشقر، ٢٠٠٦).

أما العمل الخيري فيشير إلى تقديم الخدمات لمن يحتاج إليها من الأشخاص وتشمل خدمات مادية أو قولية وفعلية، دون مقابل عن طريق إنشاء مؤسسات خيرية التي تهدف الى خدمة أبناء المجتمع كرعاية الأيتام ومساعدة الفقراء (البشر وآخرون ٢٠٢٠). كما يعبر الجهود الفردية تطوعية يقوم بها الأفراد تجاه مجتمعاتهم، وقد تكون هذه الجهود فكرية أو علمية أو عملية، ويقصد بها المعنيين بتمثيل الجمعيات والهيئات المنفعة العامة للمجتمع، وذلك بهدف خفض مستوى المشكلات التي تواجههم، والعمل على حلها فكريا أو ماديا (البدري، ٢٠١٣). ولا يشترط أن تصدر هذه العمل من الأفراد فقط، فيمكن أن يكون مجهود يبذله الأفراد أو مجهود منظم تقوم به الجماعات أو المؤسسات، بهدف مساعدة المحتاجين من دون مقابل، وقد يتساوى العمل الخيري مع الزكاة المفروضة على المال إذ أنه أمر واجب كما الزكاة، وقد يكون أيضا عملا تطوعيا مثل الصدقات، وغيرها من المساعدات المتعددة (البوالي وآخرون، ٢٠١٢). تهدف الجمعيات الخيرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوضحها تبعاً لدراسة (السبعاوي، ٢٠٠٨) على النحو الآتي:

- تقديم الرعاية والدعم الاجتماعي لجميع الفئات المحتاجة.

- تقديم المساعدات المادية والعينية للأسر المحتاجة.
- مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقديم الرعاية الصحية للمرضى المحتاجين.
- رعاية الأطفال وتنميتهم تنمية شاملة صحية، وتعليمية، وثقافية.
- نشر الوعي الديني والثقافي وتعزيز رغبة المواطنين بالعمل الإنساني التطوعي.
- تمكين المرأة والنهوض بمكانتها الاجتماعية والثقافية.
- عقد المؤتمرات والمحاضرات العلمية لرفع القيمة التعليمية في المجتمع.
- إجراء الدراسات لمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية.

الإطار النظري

إن تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية والحفاظ على استمراريتها يتطلب جهودا مشتركة من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية وذلك ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن على الصعيد الدولي أيضًا، ولأن هذا دور رئيسي وواجب على الدولة فعله لتحقيق التنمية في المجتمع، كان عليها أن تعمل على تقديم مثل هذه الخدمات بأعلى جودة وفى أقل وقت ولكن الدولة لا تستطيع أن تقوم بتقديم مثل هذه الخدمات على أكمل وجه وخصوصًا إن كانت دولة نامية، ولذلك وجب على الأفراد والمؤسسات التطوعية أن تساهم في هذه الخطط التنموية مما يسهم في دفع عجلة الازدهار والتقدم داخل المجتمع، فنجد في وقتنا الحالي مدى أهمية العمل التطوعي وتأثيره على ارتقاء المجتمعات (الشايجي، 2009) وتوجد عدة مناهج يتم اتباعها من أجل تطوير القدرة على إحداث تنمية مجتمعية في الجمعيات المحلية وسنذكرها فيما يلي:

المنهج الأول: أن تضع الدولة الإطار والهيكل التخطيطي الواجب اتباعه من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وذلك بمشاركة القيادات المحلية دون وضع أي اعتبار لرأي المواطن في ذلك، ويرجع ذلك إلى أن هذا المنهج يعتمد على الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ لمثل هذه الخدمات، فيمتاز هذا المنهج بالقدرة على التخطيط بشكل إيجابي وفعال ولكن يؤخذ عليه إهمال دور المواطن رأسه فيجعل دوره في العملية التنموية سلبيا إلى حد كبير.

المنهج الثاني: من خلال هذا المنهج نجد أن لمشاركة المواطنين في التنمية المجتمعية تأثيرا فعالا في القدرة على تحديد احتياجات المجتمع من خدمات مع ممثلي الحكومة لتحديد الاحتياجات الرئيسة والهامة للمجتمع مما يساهم في رفع المستوى المعيشي لهم وارتقاء مجتمعهم إلى حد كبير. إن الجزء الإيجابي في هذا المنهج يرجع إلى مشاركة أفراد المجتمع بصورة فعالة في التخطيط المجتمعي وتطبيق الخدمات المجتمعية.

المنهج الثالث: يعد هذا المنهج حلقة وصل بين المنهجين السابقين ،اذ يتم فيه التوفيق بين ما تبذله الحكومة من مجهود لتوفير الخدمات المختلفة وبين المواطنين ومدى مساهمتهم الفعالة في تطوير المجتمع وتجسيد التنمية الشاملة ويعرف هذا المنهج بـ "المنهج التكاملي"(الصالح،٢٠١١).

ومن خلال ما سبق ذكره، يمكن التوصل إلى أن المنهج التكاملي هو المنهج الأفضل والأمثل نظرًا لتعدد الجوانب الإيجابية ومن الدول التي طبقت هذا المنهج هي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (السدحان، والجاسر،٢٠٠٤).

من النظريات التي تقدم تفسيرًا للدور التكاملي بين هذه القطاعات الثلاث:

نظرية السلم الامتدادي:

أسس هذه النظرية عالم اقتصاد معروف يدعى بـ "سيدني ويب". اتبع سيدني المنهج التحليلي في نظريته مثله مثل رجال الاقتصاد الذين ينشغلون دائمًا بالمقاييس والمعايير المحددة، واعتمادً على هذا المنهج، قام سيدني بوضع افتراضات لنظريته عدة ، وتتمثل هذه الافتراضات في:

الافتراض الأول: لا توجد حكومات ديمقراطية ليس لها مسؤوليات معينة. إن الدستور يلزم الحكومة بتأدية جميع مسؤوليتها تجاه شعبها وأن أي قصور في هذا يعد قصورًا في أدائها، فلذلك وجب على الدولة أن تعلن مسؤوليتها الكاملة عن كل ما يختص بالتنمية في جميع جوانبها سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو التعليمية لأن جميع هذه الخدمات هي حقوق للشعب تجاه الدولة وغير ذلك يعد تقصيرًا من هذه الحكومات تجاه شعوبها.

الافتراض الثاني: يتمثل هذا الافتراض في أن تعمل الدولة على تقديم الخدمات التي توفر الحد الأدنى للمعيشة، فتكون الدولة ملتزمة بتقديمها للناس بصورة آدمية، فلا يكون هناك أي مواطن لا تشمله هذه الخدمات أو يكون محروم منها وإذا لم توفر الدولة لجماعة أو لفرد مثل هذه الخدمات، فلهم وله الحق الكامل في مقاضاة الدولة نتيجة لما صدر منها من تقصير.

الافتراض الثالث: أن الدولة تقدم ما هو متاح في حدود إمكانياتها ومواردها، فالقصور الذي يظهر في المستوى المعيشي للأفراد والخدمات التي تمثل الحد الأنى لهم هي بمثابة تعبير واضح عن موارد الدولة وعن القصور الذي يشملها، ومن خلال هذا الجانب يأتي هنا دور الأفراد والمؤسسات الخيرية والتطوعية في سد مثل هذه الفجوات.

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى أن الشراكات بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية يعزز المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد وكذلك يعلي من روح الانتماء في المجتمع ومثل هذه المساهمات يساعد في تحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع.

الافتراض الرابع: أن المنظمات الأهلية لا تمتلك القدرة المادية أو البشرية على توفير خدماتها لجميع الأجهزة الرسمية ولذلك يمكن بالتأكيد إرجاعه إلى محدودية مواردها حيث أن نطاق الخدمات التي تقدمها يرتكز على مناطق محددة.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر ما يميز المؤسسات الخدمية هو التجديد والابتكار المستمر، وهناك أنواع من الخدمات المتوفرة في المؤسسات الخيرية تأخذ حيزًا من اهتمام المواطنين فيتم المناداة تعميمها وإن حدث هذا فذلك يعنى أن تنتقل جميع مسؤوليات هذا النشاط أو هذه الخدمات من المنظمات الأهلية إلى الحكومة المعنية بذلك (المليجى،٢٠٠٠).

ومما سبق ذكره نجد أن هناك علاقة " رأسية تراكمية" تربط بين القطاع الحكومي والمؤسسات الخيرية، والتي على إثرها يظهر التكامل بين هذين القطاعين وفى النهاية يعود كل هذا ويصب في صالح الأفراد والمجتمع (الصالح،٢٠١١).

الدراسات السابقة

جاءت دراسة (سليمان، ٢٠٢٣) بعنوان "تحليل سياسة التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في تعزيز التنمية المستدامة"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الخاصة بالتطوع والأعمال الإنسانية الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتأثيرها على التنمية المستدامة من خلال بحث وتقييم جهود الحكومة وأنشطتها والنظر في التشريعات والاستراتيجيات المناسبة لجعل التطوع والعمل الإنساني ممارسة حياتية للدولة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال مراجعة الدراسات والوثائق ذات الصلة. أشارت نتائج الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال التطوع والأعمال الإنسانية، فهي الأولى عالمياً في تقديم المنح والمساعدات الرسمية لأكثر من خمس سنوات متتالية مقارنة بدخلها القومي الإجمالي. وتعتمد دولة الإمارات في سياساتها التطوعية على المبادرات الاستثنائية الهادفة إلى تعزيز العمل التطوعي والإنساني. من جهة أخرى، أوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية بين السياسات التي تحددها الدولة لتعزيز العمل التطوعي من جهة وأعداد المتطوعين والمبادرات التطوعية الإنسانية من جهة أخرى، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على التنمية المستدامة ومكانة الدولة المرموقة بين الدول. توصي الدراسة بضرورة سن التشريعات التي تحفظ حق المتطوعين، كما ينبغي العمل على إعداد ورش عمل تدريبية وتثقيفية تهدف رفع عدد المتطوعين.

أما دراسة (العتيبي، ٢٠٢٢) بعنوان "آليات استقطاب المتطوعين للعمل في الجمعيات الخيرية (دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات الخيرية في مدينة جدة) "، فهدفت إلى التعرف على الآليات التي تتبعها الجمعيات الخيرية في استقطاب المتطوعين والمعوقات التي تواجه

الجمعيات في ذلك، مع تقديم توصيات لمعالجة هذه المعوقات. اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، اذ تم توظيف الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة. يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الجمعيات الخيرية الموجودة في منطقة جدة وعددهم (١١٨)، تم اختيارهم كعينة للدراسة بأسلوب الحصر الشامل. أشارت نتائج الدراسة أن الجمعيات توظف أساليب واضحة لاستقطاب المتطوعين، كتصميم خطة تنفيذية لعملية الاستقطاب، كما أن الجمعيات تواجه مجموعة من المعوقات في استقطاب المتطوعين، منها ما هو متصل بالجمعيات فتدني القدرات التنظيمية للقيادات، عدم وجود حوافز مادية ومعنوية وضعف القدرات التخطيطية، ومنها المتصل بالمتطوعين كنقص الوعي بأهمية العمل التطوعي، انشغال المتطوعين بالأعمال المعيشية، وعدم التوافق بين الأنشطة التطوعية ورغبات الأفراد وتوجهاتهم، ومنها ما هو مرتبط بالمجتمع كغياب الدعم الأسري، محدودية انتشار الثقافة التطوعية، وعدم وجود دعم مادي يغطي مواصلا المتطوعين ونفقاتهم التطوعية. تقترح الدراسة بضرورة قيام الجمعيات بحصر احتياجاتها من المتطوعين ونشر الوعي بأهمية العمل التطوعي للحصول على دعم المجتمع.

وبالنسبة لدراسة (الطريف، ٢٠١٩) بعنوان "إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة" فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي والصحي لتحقيق التنمية المستدامة، واشتملت أدوات الدراسة على استبانة مكونة من جزئيين: الأول، يتناول البيانات الأولية للمبحوثين؛ والثاني، تحتوي على أسئلة متعلقة بموضوع الدراسة، وتشكلت عينة الدراسة من عينة عشوائية من العاملين بالجمعيات الخيرية بالمملكة موزعة على مناطق المملكة، وقد تم اختيار (١٣) جمعية وكان إجمالي عدد العاملين بالجمعيات (٩٠٢)، تم أخذ ٢٥% من إجمالي العدد لتصبح العينة الأساسية (٢٢٦) مفردة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤسسات العمل الخيري تركز على التنمية المستدامة وفقًا للترتيب الآتي للبعدالاقتصادي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (٢.٥٢)، يليه البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي قدره (٢.٣٦).

وهدفت دراسة (الفهمي، ٢٠١٩) بعنوان "دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة من وجهة نظر المستفيدين من برامج وأنشطة جمعية البر الخيرية بمركز جدم" إلى تحديد دور المؤسسات الخيرية في تحقيق التنمية من خلال معالجة ظاهرة الفقر، وتحديد دور الجمعية في تحقيق التنمية في المجال الدعوي، واشتملت أدوات الدراسة على دليل مقابلة مع القائمين على الجمعية واستبانة، واقتصرت عينة الدراسة على (١٨٩) من المستفيدين من جمعية البر الخيرية بمركز جدم، من أصل (٥١٢) مستفيدًا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى:

١) أشارت النتائج المتعلقة بالحد من الفقر إلى أن أغلب البرامج المقدمة، فيها استفادة وكفاية وأهم تلك البرامج هي (المواد الغذائية، كسوة الشتاء، المساعدات العينية، بناء وتحسين المساكن وتفطير الصائمين).

٢) كما أظهرت النتائج أن نسبة الاستفادة والكفاية لأفراد العينة من البرامج للمجال الدعوي كانت مرتفعة للغاية.

أما دراسة (الحوسني، ٢٠١٣) بعنوان " الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة–جمعيات النفع العام–دراسة حالة"، فجاءت بهدف الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة ومؤسسات النفع العام بصورة خاصة في تنمية المجتمع المحلي ونشر ثقافة التطوع وتوضيح مصادر التمويل الخاص بهذه المؤسسات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي. تعمل مؤسسات المجتمع المدني بدور تشاركي تكاملي مع الدولة للقيام بدور تنموي وخدمي للمجتمع. كما بينت الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني في الدولة تمتلك استقلالية عن الدولة، إلا أن هذه الاستقلالية لا تعني عدم التأثر والتأثير بينهما. وكما أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تمكين مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق المتكامل بين مؤسسات الدولة. توصي الدراسة بضرورة العمل على إعادة تصميم التشريعات والمواثيق لتصبح أكثر توافقاً مع مؤسسات المجتمع المدني الإماراتية.

وأشارت دراسة (الكسادي، ٢٠١٢) بعنوان "العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية في اليمن: دارسة مطبقة على الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت" إلى تطوير عمل المؤسسات التطوعية في مجال الرعاية الاجتماعية في اليمن، والتعرف على دور العمل التطوعي في الرعاية الاجتماعية في حضرموت، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجهها. تم إستعمال الاستبيان كأداة لجمع البيانات و تم توزيعها على أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات التطوعية العاملة بمحافظة حضرموت و اشتملت الاستبانة على البيانات الأولية من حيث النوع والحالة الاجتماعية والسن ومكان الإقامة والبيانات الأساسية التي تضم إشكالية القوانين والتشريعات ومصادر التمويل وإشكالية التنسيق بين الجمعيات وبناء القدرات والاتصال، وتشكلت عينة الدراسة من مجموعة من أعضاء مجالس الإدارة في الجمعيات التطوعية بمحافظة حضرموت وقد بلغ عدد العينة (١١٥)، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

١) ضعف عمليات التأهيل والتدريب للعاملين بالجمعيات التطوعية بأساليب وطرق تقديم الخدمات الاجتماعية من حيث الكم والكيف.

٢) نقص الكادر البشري المتخصص بالجمعيات اذ أن غالبية الجمعيات لا يوجد فيها أخصائيون اجتماعيون مدربون، مما يؤثر على تطوير العمل في مجالات الرعاية الاجتماعية.

٣) معظم الجمعيات ارتبط النظام المؤسسي لها بالطابع الخيري وتتمركز في المدن الحضارية والرئيسة ولا تنتشر في المناطق الأكثر احتياجًا لخدمات وأنشطة تلك الجمعيات.

٤) عدم وضوح الرؤية والرسالة لأعضاء الجمعية أو المستفيدين.

منهجية الدراسة

تستند منهجية الدراسة على استخدام منهج البيانات المتوافرة، إذ عمدت الدراسة في تقديم المعلومات المتعلقة بزيادة برامج الجمعيات الخيرية وتطورها، والاهتمام المولى من خلال رياسة الدولة، وانطلاق الكثير من المبادرات في دولة الإمارات، واستعمال تحليل (SWOT) من خلال مقابلات شخصية نوعية مع ثلاث مجموعات نقاشية مركزة من العاملين والإداريين في ثلاث جمعيات ومؤسسات خيرية تنشط في عملها الإنساني والاجتماعي متمثلة بجمعية دار البر، وجمعية بيت الخير، وجمعية الإحسان الخيرية. تكونت كل مجموعة من ستة أشخاص من إداريي وموظفي الجمعية، وتم توجيه مجموعة من الأسئلة لأفراد هذه المجموعات حول أبرز أهداف ومعوقات وفرص وتحديات الجمعيات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم قام الباحثان باستعراض إجاباتهم وتحليل المقابلات التي أجريت معهم وفق نمط التحليل SWOT، والتعليق على أهم محاور المقابلة لبيان نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في هذا القطاع.

نتائج الدراسة

القوانين والتشريعات واللوائح المتعلقة بالعمل الخيري في دولة الإمارات

يلاحظ من الجدول (١) أن عمل الجمعيات الخيرية في الإمارات العربية المتحدة يحكمه مجموعة من القوانين والأنظمة التي حددت الجمعيات الخيرية بأنها كيان لا يهدف إلى تحقيق الربح، يضم جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار، ويؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو من كليهما ويزاول أيا من الأنشطة التي حددها القانون وهي: المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والعلمية والتربوية والمهنية والإبداعية والفنية والإنسانية، وأي مجالات أخرى تسعى إلى تحقيق النفع العام. ووفقاً للقوانين الاتحادية لهذه الجمعيات، فإن الجمعيات في الدولة تتميز بعدة خصائص، أهمها: عدم وجود تمويل خارجي، عدم التبعية لأية منظمات أجنبية، عدم الانخراط في الأنشطة السياسية، وتركيز أنشطتها على القضايا الإنسانية والخيرية (Sherif، ٢٠٠٨).

كما يتبين من الجدول (١) تعدد الجهات المسؤولة عن العمل الخيري في دولة الإمارات، وهي كالتالي: وزارة تنمية المجتمع "الشؤون الاجتماعية سابقا؛ إذ تقوم الوزارة بمتابعة المنظمات الخيرية المختلفة في الدولة، والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف؛ والتي تقوم بإصدار تراخيص للمراكز الدينية والإشراف على الأوقاف، وصندوق الزكاة؛ وهو عبارة عن هيئة تقوم بإحياء فريضة الزكاة وتوزيعها على المستحقين، وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي؛ وتقوم بتقديم المساعدات الإنسانية المختلفة للفئات الضعيفة والمحتاجة ولضحايا الحوادث والكوارث، ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، والتي تنظم عمل الجمعيات الخيرية وجمع التبرعات والأموال في إمارة دبي، وهيئة تنمية المجتمع؛ التي تقوم بمنح التراخيص للمؤسسات غير الحكومية لمزاولة الأنشطة الإنسانية في إمارة دبي، والمدينة العالمية للخدمات الإنسانية؛ وتختص بتنظيم عمل المنظمات الدولية في منطقة التجارة الخاصة بالمدينة العالمية للخدمات الإنسانية في إمارة دبي، ومركز دبي المالي العالمي؛ ويختص بعمل المنظمات غير الربحية الراغبة في العمل بمنطقة التجارة الحرة الخاصة بمركز دبي المالي العالمي، وجمعية الشارقة الخيرية؛ وهي المسؤولة عن العمل الخيري في إمارة الشارقة.

جدول (١): القوانين والتشريعات واللوائح المتعلقة بالعمل الخيري في دولة الإمارات.[1]

اسم القانون أو اللائحة	السنة التي أصدر فيها القانون أو اللائحة	الوصف
القوانين الاتحادية		
قرار مجلس الوزراء الاتحادي رقم (٢٢) بشأن الهيكل التنظيمي للشؤون الإسلامية والأوقاف	2009	يحدد الهيكل التنظيمي للهيئة وسلطاتها في الإشراف على الأوقاف الإسلامية ويمنحها سلطة تطوير واستثمار صناديق الوقف
القانون الاتحادي رقم (٢) بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام	2008	يتضمن إجراءات وشروط إنشاء أي من الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ذات النفع العام واللوائح المعمول بها
القانون الاتحادي رقم (٤) بشأن إنشاء صندوق الزكاة	2003	يقضي بإنشاء صندوق الزكاة واللوائح المعمول بها
القانون الاتحادي رقم (٩) بشأن هيئة الهلال الأحمر في دولة	**2002**	يقضي بإنشاء هيئة الهلال الأحمر في دولة الإمارات والغرض منها

[1] الجدول من إعداد الباحثين

الإمارات		
القانون الاتحادي رقم (٢٩) بشأن الهيئة العامة للأوقاف	**1999**	يقضي بإنشاء الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والغرض منها ونظام إدارتها
قرار مجلس الوزراء رقم (١) بشأن تنظيم العمل والشؤون الاجتماعية	**1977**	يحدد سلطات وصلاحيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التشريع والتنظيم وسلطات فروعها وهيكلها التنظيمي [٢]
قانون اتحادي رقم (٦) بشأن الجمعيات ذات النفع العام	**1974**	يتضمن إجراءات وشروط إنشاء الجمعيات ذات النفع العام واللوائح المعمول بها
قوانين خاصة بإمارة دبي		
القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم الجمعيات الأهلية في إمارة دبي	**2017**	يحدد الإجراءات والشروط اللازمة لإنشاء المنظمات غير الحكومية
المرسوم رقم (٩) بشأن تنظيم جمع التبرعات في إمارة دبي	**2015**	يضع لوائح تتعلق بجمع التبرعات في إمارة دبي والعقوبات المطبقة على الانتهاكات
قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٦) بشأن الجمعيات الخيرية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم والمؤسسات الإسلامية في إمارة دبي	**2013**	يحدد الشروط والإجراءات المتعلقة بالأنشطة الخيرية في إمارة دبي
القانون رقم (٢) بشأن دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري	**2011**	يحدد صلاحيات وسلطات دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري والأنشطة الخيرية التي تشرف عليها والقواعد المتعلقة بجمع والتصرف فيها
قرار رقم (١٢) بشأن قواعد منح التراخيص للجمعيات والمؤسسات الخيرية والدينية لممارسة أنشطتها في إمارة دبي	**2006**	يحدد اللوائح الخاصة بإنشاء الجمعيات الخيرية في دبي
قوانين خاصة بإمارة الشارقة		
القانون رقم (٨) بشأن الوقف في إمارة الشارقة	**2018**	يحدد قواعد وشروط إنشاء الوقف في إمارة الشارقة
القوانين والقواعد واللوائح في مركز دبي المالي العالمي		
قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (٧) بشأن المنظمات غير الربحية	**2013**	يقضي بإحداث تعديلات على العديد من أحكام قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (١)

[2] بناء على المرسوم الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ تم فصل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى وزارتين، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ تم تغيير مسمى وزارة الشؤون الاجتماعية واستبداله بمسمى وزارة تنمية المجتمع.

قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (٦) بشأن المنظمات غير الربحية	**2012**	ينظم تسجيل وأنشطة المنظمات غير الربحية في مركز دبي المالي العالمي
اللوائح الخاصة بالمنظمات غير الربحية المدرجة	**2012**	ينظم تسجيل المنظمات غير الربحية المدرجة
قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (١١) وتعديلاته	**2005**	ينص على إنشاء صناديق خيرية وغير خيرية محددة، ويحدد الإجراءات والشروط اللازمة لإنشاء صندوق في مركز دبي المالي العالمي
القوانين والقواعد واللوائح في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية – دبي		
القانون رقم (١)	**2012**	ينص على أهداف المدينة العالمية للخدمات الإنسانية ويحدد هيكل وآليات ومسؤوليات سلطة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، ويشترط أن تكون جميع المؤسسات الإنسانية والتجارية في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية مرخصة من قبل سلطة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، ويحدد قواعد ولوائح الترخيص
القانون رقم (٦)	**2007**	يقضي بإنشاء المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

المؤسسات الاجتماعية والخيرية في دولة الإمارات وأبرز أهدافها

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بتعدد أهداف ومجالات العمل الاجتماعي التطوعي فيها. ويتجلى هذا التعدد في صورة الجمعيات المتعلقة بالشؤون النسوية وحقوق الإنسان والجمعيات الخيرية والجمعيات الدينية والجمعيات الثقافية وجمعيات الفنون الشعبية والمسرح وجمعيات الجاليات الأجنبية وغيرها (Gökalp، ٢٠٢٠).

ويشار إلى أن الإمارات العربية المتحدة تتصدر الدول العربية في عدد الجمعيات ذات النفع العام الثقافية والفنية وجمعيات التراث والفنون الشعبية والمعنية بدعم الأسرة واستقرارها وتمكين المرأة وتعزيز مكانتها الاجتماعية (Lenkowsky، ٢٠٢٢). وفيما يلي مجموعة من أبرز المؤسسات الاجتماعية والخيرية الإنسانية في دولة الإمارات العربية المتحدة من غير الحصر (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢):

١) مؤسسة الهلال الأحمر الإماراتي: وهي مؤسسة خيرية تطوعية تم إنشاؤها بعام ١٩٨٣، ومعترف بها رسمياً كعضو في الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال والصليب الأحمر، وتهدف مؤسسة الهلال الأحمر الإماراتي إلى: دعم مجالات العمل الخيري، نشر ثقافة التطوع، التطلع الى التطوير باستمرار لتحقيق أفضل خدمة، تطوير الكفاءات بالهيئة لتيسير عجلة الأعمال الخيرية، وتنمية وتعزيز موارد المؤسسة. تتولى هيئة الهلال الأحمر الإماراتي العديد من المشروعات الخيرية: ككفالة الأيتام، وتقديم المساعدات

الإغاثية، وتنفيذ المشروعات المحلية، والمشروعات الدولية، والمشروعات الإنشائية، وإدارة مخصصة للتطوع وشؤون المتطوعين. كما تعمل على تقديم الأدوية ودعم المخيمات الخاصة باللاجئين ومساعدة الدول التي تستضيف المخيمات على أراضيها وإقامة المستشفيات الميدانية. (الجنيبي، ٢٠٢٢)

٢) مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية: تم إنشاء هذه المؤسسة في عام ٢٠٠٧ بأمر من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله. وتقوم استراتيجيتها على دعم قطاعي التعليم والصحة وعلى المستويين الإقليمي والعالمي. ومن أهم المجالات التي تتجلى فيها مُساهمات المؤسسة هي دعم وتعزيز التعليم المهني على مستوى الوطن العربي، فضلاً عن توفير ما يلزم من احتياجات صحية للتقليل من ظاهرة سوء التغذية، وتقديم الرعاية والحماية للأطفال، وتوفير المياه الآمنة والصالحة للاستعمال على مستوى العالم. كما أنها توفر المدارس والخدمات ومختلف أشكال البنية التحتية للمجتمعات المعدمة والفقيرة والمنكوبة. ومن الجدير بالذكر بأن المؤسسة قامت بتكوين شراكات مع الكثير من المنظمات العالمية لتكون قادرة على خدمة وتحسين أحوال أكبر قدر ممكن من الفئات المعنية بخدمتها ليصل عدد الدول المنتفعة من خدماتها منذ انطلاقها وحتى الآن ١٠٧ دولة.

٣) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية: أطلقت المؤسسة في عام ١٩٩٧ لمساعدة كل من يعانون من ظروف اجتماعية وصحية قاهرة مثل الفقراء والمحتاجين والمنكوبين والمرضى والأرامل على المستوى العالمي والإقليمي. وعليه تم إنشاء هذه المؤسسة التي تعد الآن واحدة من أهم المؤسسات التي تدعم الأعمال الخيرية في الداخل والخارج، وتقدم الغوث والعون للمتضررين من مختلف الكوارث الطبيعية والحروب، كما أنها معنية ببناء المرافق الصحية والتعليمية والدينية والوحدات السكنية وحفر آبار المياه، هذا وقد قطع القائمون عليها والعاملون بها عهدًا على أنفسهم بالوصول لكل المحتاجين في داخل الإمارات أو خارجها.

٤) مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية: تم تأسيس هذه الجمعية الخيرية الرائدة عام ١٩٩٢، حيث خُصّص لها وقف مالي يبلغ مليار دولار أمريكي يتم إنفاقها على دعم المشاريع والأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية داخل الإمارات وخارجها. إضافةً إلى بناء وترميم المساجد في جميع أنحاء العالم، ويُعرف عن المنظمة أيضاً تمويلها لمشاريع أكاديمية وعلمية، والمساهمة في إغاثة المناطق المنكوبة جرّاء الكوارث الطبيعية، مما جعلها واحدة من أشهر الجمعيات الخيرية في أبو ظبي دون أدنى شك.

يوجد العديد من الجمعيات الخيرية في الإمارات العربية المتحدة، منها ما يتقاطع في مهامه مع الجمعيات الأخرى، ومنها ما هو متفرد وقائم على تحقيق التكامل في أنواع المساعدات المقدمة للشرائح المستهدفة. أما بخصوص حدود النشاط فمنها ما هو محلي ومنها ما هو على مستوى الوطن العربي، وفي الجدول الآتي توضيح لعدد من تلك الجمعيات المنتشرة في الإمارات العربية مع تقديم وصف مختصر عنها:

جدول (٢): الجمعيات الخيرية في الإمارات العربية المتحدة [٣]

اسم الجمعية	مكان تواجدها	الوصف
جمعية دبي العطاء	دبي	تم تأسيس جمعية دبي العطاء في ١٩ – ٩ – ٢٠٠٧ بتوجيهات من سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وانطلاقًا من إيمانه بأن التعليم هو السلاح الذي يُمكن من خلاله محاربة الفقر، ورغبته الملحة في مساعدة الأطفال بغض النظر عن أجناسهم وجنسياتهم. وترتبط جمعية عطاء دبي بإدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمم المتحدة، وهي تسعى لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لها وهو ضمان توفير التعليم الشامل وتعزيزه مدى الحياة وبحلول عام ٢٠٣٠ (جمعية دبي العطاء، ٢٠٢٣).
جمعية الإحسان الخيرية	عجمان	أُسست جمعية الإحسان الخيرية رسميًا في عام ١٩٩٠ باسم مركز الإحسان الخيري، وفي عام ١٩٩٨ تم إشهارها بمكرمة من سمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي، وفي عام ٢٠١٢ صدر المرسوم الوزاري الذي يقضي بشأن إشهار جمعية الإحسان الخيرية. وتسعى الجمعية لتحقيق التكافل الاجتماعي ومدّ يد العون والمساعدة المادية والمعنوية والمالية للأسر الفقيرة والمحتاجة ضمن الحدود الجغرافية للدولة (جمعية الإحسان الخيرية، ٢٠٢٣).
جمعية الفجيرة الخيرية	الفُجيرة	في عام ١٩٨٦ تم إنشاء صندوق لمساعدة طلبة الفُجيرة في استكمال تعليمهم قبل معالي سعيد بن محمد الرقباني وبمشاركة من أُصحاب الخير. وفي عام ١٩٨٧ تم إشهارها بقرار من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٥٧. وتهدف الجمعية لتقديم المساعدة للطلبة والطلبة الأيتام غير القادرين على استكمال تعليمهم، كما أنها تعمل على تقديم المساعدات المالية والعينية للفئات المحتاجة والأسر المنتجة (جمعية الفجيرة الخيرية، ٢٠٢٣).

[٣] الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المراجع المدرجة داخله

جمعية الشارقة الخيرية	الشارقة	تم إطلاق توجيهات من قبل صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي بإنشاء جمعية خيرية ذات أهداف إنسانية، وعليه تم إطلاق المرسوم الأميري رقم (١) لسنة ١٩٨٩ الذي يقضي بذلك، تحت مسمى جمعية الأعمال الخيرية، وقد تم تعديل الاسم في عام ٢٠٠٠ ميلادي ليكون جمعية الشارقة الخيرية منذ ذلك الحين وحتى اليوم. تقوم الجمعية في تأمين الاحتياجات الإنسانية للفئات المستهدفة داخل الإمارات العربية وخارجها من خلال التبرعات المادية والعينية والمشاريع الوقفية (جمعية الشارقة الخيرية، ٢٠٢٣).
جمعية الإمارات الخيرية	رأس الخيمة	تم إنشاء جمعية إمارات الخير بالمرسوم الصادر عن سمو الشيخ سعود بن صقر بن محمد القاسمي رقم ١٥ لعام ٢٠٢١. وتقدم الجمعية الخدمات الطبية والصحية والتعليمية مشاريع التنمية المستدامة ومنها دعم المدارس، وإنشاء المساجد، والعيادات الطبية. كما أنها تقوم بكفالة الأيتام وتقدم الدعم المادي للفئات المديونية في داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها (جمعية الإمارات الخيرية، ٢٠٢٣).

ويتضح مما سبق أن هناك العديد من المؤسسات والجمعيات في الإمارات العربية التي لا حصر لها ممن تعمل على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، اذ وضعت الحكومات المتعاقبة خططا تنموية اقتصادية واجتماعية، وبذلت جهودا كبيرة لتسيير عجلة التنمية عبر تنشيط عمل هذه الجمعيات الخيرية في المجتمع، لتقديم جميع أنواع المساعدات للشعوب التي تعاني من الفقر والحاجة وتقديم المساعدة والدعم لها لتأمين مستلزماتها، وقد تم ترسيخ هذه الممارسات لجعل دولة الإمارات نموذجا يقتدى به على مستوى دول العالم كافة (Zamoum & Serra Gorpe، ٢٠٢٠).

حيث تولي المؤسسات الخيرية في دولة الإمارات اهتماما كبيرا بالجوانب الإنسانية والتطوعية داخل الدولة وخارجها في إطار التزامها بواجبها الإنساني الذي يدعو إليه ديننا الحنيف وتقاليدنا الإسلامية والعربية، وستتم مناقشة الخدمات التي تقدم من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وهي العمل الخيري داخل الدولة، والعمل الخيري خارج الدولة، والتطوع.

يتمثل العمل الخيري داخل الدولة في (المساعدات المالية المقطوعة للحالات الطارئة، مساعدات مالية شهرية لبعض الأسر، مساعدات دراسية، مساعدات لأصحاب الهمم، مساعدات علاجية – أدوية / عمليات جراحية، الدعم الغذائي، مساعدات للحج والعمرة، كفالات للأيتام، صيانة المنازل، دعم الأسر المنتجة) وذلك من خلال الأقسام والإدارات المعنية بالمساعدات في الجمعيات.

وبالنسبة للعمل الخيري الموجه من دولة الإمارات إلى خارج الدولة، فالأعمال الخيرية في دولة الإمارات تعد جزءا لا يتجزأ من الهيكل الثقافي والاجتماعي الذي نهجته الدولة منذ تأسيسها في عام ١٩٧١ على يد المؤسس الباني، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه الذي أسس منافذ الأعمال الخيرية في المجتمع الداخلي، وفي السياسات الخارجية مع الدول الشقيقة والعالمية، وفقا لأعراف وقواعد الأعمال الخيرية الدولية، وذلك عبر دعم المكاتب التطوعية المعنية في الدولة، وانطلاق المبادرات التي يغلب عليها الطابع الذي يتسم بالأعمال الإنسانية والخيرية، بغض النظر عن الاختلافات العرقية والدينية والسياسية (الضبعون، ٢٠٢٠). ففي عام ٢٠١٦ بلغ حجم المساعدات التي قدمتها مختلف الجمعيات الخيرية الإماراتية قرابة (١٥.٢٣ مليار درهم)، ويشكل ذلك نسبة (١.١٢ %) من الدخل القومي الإجمالي، وكذلك أكثر من (٥٤%) من المساعدات تم تقديمها على شكل منح. وشكلت قيمة المساعدات الإماراتية الخارجية المستهدفة الموجهة إلى ٤٢ بلد قرابة (٢٨.٥ مليار درهم) في عام ٢٠١٨. وقد اتبع سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان هذا النهج، وهذه السياسة؛ لدعم سياسة الأعمال الخيرية، والحرص على تطبيق القيم ذات الطابع الديني والوطني والإنساني لتعزيز البذل والخير على المستويات المحلية والعالمية، وأصبحت دولة الإمارات الأولى في العالم كأكثر دولة مانحة للمساعدات التنموية الرسمية، ويحتوي القطاع المسؤول عن المساعدات الخارجية في دولة الإمارات على أكثر من ٣٠ جهة خيرية مانحة،فضلا عن الجهات الحكومية، مثل: مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية، مؤسسة دبي العطاء، مؤسسة زايد للأعمال الإنسانية، نور دبي، وغيرها الكثير(المنزل والعتوم، ٢٠١٥).

أما عن التطوع فقد أولت دولة الإمارات اهتماما كبيرا به، وأطلقت العديد من المنصات التي تقدم فرصا تطوعية مختلفة كالمنصة الوطنية للتطوع "متطوعين إمارات" والتي تم إطلاقها عام ٢٠١٦ للتأكيد على ثقافة العمل الخيري والمسؤولية المجتمعية. من الجدير بالذكر أن هنالك عدد من المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تنشر فرصا تطوعية على هذه المنصة، منها: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، والهلال الأحمر وغيرها. (السرطاوي، ٢٠١٧)

وأيضا، اهتمت الدولة بتدريب المتطوعين فأنشأت البرنامج الوطني التطوعي لحالات الطوارئ والأزمات والذي يسعى لتكوين قاعدة متطوعين وتأهيلهم حتى يكونوا قادرين على الاستجابة للأزمات والطوارئ والكوارث. (الحمادي،٢٠٠٤؛ Saera et al., 2022).

معوقات وفرص وتحديات الجمعيات في دولة الإمارات العربية المتحدة

وفي سبيل الكشف عن أبرز نقاط القوة والضعف والمعوقات وفرص وتحديات الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات، تم إجراء مقابلات شخصية نوعية مع ثلاث مجموعات نقاشية مركزة من العاملين والإداريين في ثلاث جمعيات ومؤسسات خيرية تنشط في عملها الإنساني والاجتماعي متمثلة بـ: جمعية دار البر، وجمعية بيت الخير، وجمعية الإحسان الخيرية. تكونت كل مجموعة من ست أشخاص من إداريي وموظفي الجمعية، وتم توجيه مجموعة من الأسئلة لأفراد هذه المجموعات حول أبرز أهداف ومعوقات وفرص وتحديات الجمعيات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم قام الباحثون باستعراض إجاباتهم وتحليل المقابلات التي أجريت معهم على وفق نمط التحليل SWOT، والتعليق على أهم محاور المقابلة. وفيما يلي جدول يوضح وصفاً لعينة الدراسة التي تم إجراء المقابلات معهم من حيث الخصائص الديمغرافية المختلفة:

جدول (٣): وصف عينة الدراسة (مجموعات النقاش المركزة)

المجموعة	رمز المشارك	الجنس	المؤهل العلمي	عدد سنوات الخبرة	العمر	الجمعية	المجالات التي يعمل بها
1	أ	ذكر	دكتوراه	أكثر من ١٠ سنوات	45	جمعية دار البر	صحية اجتماعية بيئية تنموية
	ب	أنثى	بكالوريوس	أكثر من ١٠ سنوات	40		
	ت	ذكر	بكالوريوس	من ٥-١٠ سنوات	33		
	ث	أنثى	بكالوريوس	من ٥-١٠ سنوات	36		
	ج	أنثى	بكالوريوس	أقل من ٥ سنوات	27		
	ح	ذكر	بكالوريوس	أقل من ٥ سنوات	28		
2	خ	أنثى	بكالوريوس	أكثر من ١٠ سنوات	30	جمعية بيت الخير	صحية اجتماعية بيئية تنموية
	د	ذكر	بكالوريوس	أقل من ٥ سنوات	26		
	ذ	ذكر	بكالوريوس	أقل من ٥ سنوات	29		
	ر	أنثى	بكالوريوس	أقل من ٥ سنوات	25		
	ز	أنثى	بكالوريوس	أقل من ٥ سنوات	28		
	س	أنثى	بكالوريوس	من ٥-١٠ سنوات	33		
3	ش	ذكر	ماجستير	أكثر من ١٠ سنوات	45	جمعية الإحسان الخيرية	صحية اجتماعية بيئية تنموية
	ص	ذكر	بكالوريوس	من ٥-١٠ سنوات	35		
	ض	ذكر	بكالوريوس	من ٥-١٠ سنوات	30		
	ط	أنثى	بكالوريوس	من ٥-١٠ سنوات	32		
	ظ	أنثى	بكالوريوس	من ٥-١٠ سنوات	39		
	ع	أنثى	بكالوريوس	أقل من ٥ سنوات	26		

ويتبين من الجدول السابق أن عينة الدراسة تتألف من ٣ مجموعات مركزة فيها مجموعة من الإداريين والموظفين من مختلف الجنسين ذكور وإناث، ممن يعملون في ٣ مؤسسات خيرية مختلفة (جمعية دار البر، وجمعية بيت الخير، وجمعية الإحسان الخيرية)، وأن

أعمارهم ذات مدى مختلف يتراوح ما بين ٢٥-٤٥ سنة، ويمتلكون مؤهلات علمية مناسبة ومتنوعة وهي البكالوريوس والشهادات الجامعية العليا الماجستير والدكتوراه، فضلاً عن كونهم يشتغلون في هذه المهنة الإنسانية والخيرية منذ سنوات عدة أقلها ٥ سنوات، مما يدلل على أن عينة الدراسة من أصحاب الكفاءات العالية وممن يمتلكون المعرفة في مجال الدراسة، وهذا يدلل على قدرتهم على الإجابة عن تساؤلات البحث بمصداقية وكفاءة عالية.

بدأت المقابلات مع المجموعات المركزة بتوجيه سؤال حول أهداف الجمعيات التي يعملون بها والغايات التي يسعون لتحقيقها، وتنوعت تصورات أفراد المجموعة الواحدة حول الأهداف بتعدد وتنوع أفراد العينة واختلاف خلفياتهم التعليمية والعلمية والوظيفية، ولعل أشمل تعريف بالأهداف في كل مجموعة كان ما قدمه المشارك (أ)، والذي يعمل في جمعية دار البر والذي تم صياغته في العبارة الآتية : " إن هذه الجمعية جمعية خيرية سامية وعالمية، هدفت من خلال رؤيتها إلى الريادة والتميز في العمل الإنساني، وتعبئة أكبر قوى إنسانية ممكنة لمساندة المستضعفين، فتنشط الهيئة في مجالات العمل الإنساني على الصعيد الدولي، وتهدف إلى تعزيز مجالات العمل الإنساني على الصعيد المحلي، وتهدف إلى نشر وتعزيز ثقافة التطوع؛ بهدف زيادة دور أفراد ومؤسسات المجتمع في العمل التطوعي والارتقاء بخدمات الهيئة، وتحقيق التميز والريادة ورفع المستوى والأداء، فضلا عن أنها تسعى إلى الحفاظ على موارد الهيئة وتنميتها بشكل مستمر يُعزز دورها في مجالات العمل الإنساني، وتطوير القدرات البشرية في الهيئة الطرق التي تُحقق جاهزية استجابتها للنداءات الإنسانية".

في حين صاغت المشاركة (ط) في مجموعة النقاش الثالثة والتي تعمل في جمعية الإحسان الخيرية، إجابتها بـ : " جمعية الإحسان هي مؤسسة غير ربحية جاءت بتخصيص وقف يعود ريعه على المشاريع والأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية، وعليه فإن المؤسسة تتطلع لاستثمار مواردها في تنفيذ مشاريع وبرامج مستدامة تعنى بتحسين نوعية ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية، سعياً نحو الارتقاء بمستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين، وتحرص المؤسسة بالتعاون والتنسيق مع الجهات والمنظمات المختصة بالأعمال الإنسانية على تقديم المساعدات المختلفة للمحتاجين من دون تفريق بين عرق أو دين أو لون أو جنس.

ومن جهة جمعية بيت الخير، فقد جاءت إجابة المشارك (د) في مجموع النقاش الثانية مفسرة تفسيراً شاملاً لأبرز أهداف المؤسسة فبين المشارك أهداف وتطلعات المؤسسة بقوله: " إن مؤسستنا من أفضل وأعرق وأسمى مؤسسات الدولة الخيرية، لا سيما وأنها جاءت لتعزيز الأعمال الإنسانية وتحقيق التكافل الاجتماعي في مجالات عدة كالصحة والتعليم، فهي

تسعى إلى إشباع الاحتياجات الصحية المتعلقة بحماية الأطفال ورعايتهم، فضلا عن دعم الفقراء والمحتاجين في الرسوم الدراسية والصحية. ولتنفيذ استراتيجيتها دخلت المؤسسة في شراكات مع منظمات عديدة من منظمات النفع العام".

وعليه يتضح مما سبق أن مؤسسات الإمارات الخيرية في الدولة تسعى بشكل كبير إلى تعزيز أنشطتها على الصعيد المحلي والخارجي حيث يسهم تواجد هذه الجمعيات في تطوير وتنمية العمل الاجتماعي على مستوى الدولة. وقد بذلت الجمعيات خلال السنوات الماضية جهوداً جبارة لدعم ومساندة المحتاجين إلى جانب دورها البارز على المستوى الدولي، فالجمعيات الإماراتية تعد من الجمعيات السباقة التي امتدت أنشطتها إلى أقصى الأماكن في العالم. فوجود هذه الجمعيات يتوج الجهد الرسمي للدولة وحكومتها في الجانب الخيري والإنساني وحظيت بدعم سخي من الحكومة والشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال وتم تحديد دور الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهداف التي من خلالها تعمل على مساعدة المحتاجين في داخل الدولة وخارجها ، فضلا عن توعية الجمهور بأهمية العمل الخيري. وتتفق هذه النتيجة مع ما بينته التقارير الدولية والعالمية (Lenkowsky، ٢٠٢٢) التي ذكرت أن دولة الإمارات أسهمت بدور بارز في دعم العمل الخيري والإنساني على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية من خلال قنوات عدة للعمل الإنساني والخيري في مقدمتها مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والانسانية وجمعية الهلال الاحمر وغيرها من الجمعيات الخيرية الأخرى بالدولة.

وفي سبيل التعرف على نقاط القوة والمميزات وتفعيل تحليل SWOT للجمعيات الخيرية، وجه الباحثين لمجموعات التركيز الثلاثة سؤالًا تطلب فيه منهم ذكر أبرز نقاط القوة والمميزات التي تتمتع بها الجمعيات الخيرية في الإمارات، وعليه تنوعت الردود من قبل المشاركين وشملت العديد من الجوانب، وكان أبرزها ما يلي:

أجمع المشاركون في مجموعة النقاش المركزة الأولى على أن من أبرز نقاط القوة المميزة للجمعيات الخيرية الإماراتية هي سعة المجال المجتمعي للعمل الخيري، واستخدام التقنيات و الأتمتة وقواعد البيانات، حيث قال المشترك (ج) : "إن المؤسسات الخيرية الإماراتية قوية وممتدة ومعروفة بسعة مجال عملها الخيري، حيث أنها تعمل على تغطية مجالات متعددة كالمجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتنموية وهي قريبة من كل فئات المجتمع"، وأيده في ذلك جميع المشاركين بما فيهم المشتركة (ث) التي عبرت عن ذلك بقولها: :" إن الله دائماً ما يمدنا بالقوة ما دامت دولتنا تسعى للخير وتكرس في ذلك مختلف الموارد والعناصر، فغدا واضحاً لمختلف المجتمعات المحلية والإقليمية سعة وتعدد مجالات الدعم والعمل الخيري الذي تقدمه الجمعيات، وقد ساعدنا في ذلك توفير

الدولة لمختلف التقنيات والأتمتة وقواعد البيانات الإلكترونية التي ساهمت في إتاحة كم هائل وضخم من المعلومات التي تمكننا من إجراء البحوث والتقارير المستقبلية وفهم أكبر للمجتمع وأبرز الاحتياجات التي يجب سدها".

وبالانتقال إلى مجموعة النقاش المركزة الثانية، فقد أضاف المشتركين نقاط قوة ومميزات أخرى من بينها الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للعمل الخيري، ووجود إطار تشريعي منظم وراسخ لتنظيم العمل الخيري، حيث صرحت المشاركة (ح) قائلة: "لقد تميزت المؤسسات الخيرية في الإمارات على الدوام، وسجلت وجوداً قوياً ولامعاً بين مختلف الجمعيات الدولية، والفضل في ذلك يعود للقيادة الحكيمة لشيوخ الإمارات الذين حرصوا على تقديم الدعم الكبير لهذه المؤسسات الخيرية، بما يتيح ويساهم بشكل كبير في مساندة كيانات العمل الخيري وتطوير أدائه الخدمي والإعلامي"، وأيدها في ذلك المشارك (ش) قائلاً:" إن وجود إطار تشريعي منظم وراسخ لتنظيم العمل الخيري منح العمل الخيري قاعدة صلبة للعمل، وميز العمل الخيري الإماراتي عن غيره من الدول، فساهم في إبراز دور المؤسسات الخيرية في دعم مجالات التنمية البشرية وتطوير الخدمات التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها بتشجيع وتسهيل قيام جمعيات تطوعية متخصصة تعنى بتنمية المجتمع وزيادة اهتمام الجهات التعليمية والإعلامية والثقافية والرياضية للقيام بالمزيد من الجهد في توعية المواطن ودعوته إلى الخدمات التطوعية وترسيخ أهمية العمل التطوعي في مناهج التربية الوطنية في مراحل التعليم المختلفة."

ومن جهتها عبرت المجموعة الثالثة عن الأمر ذاته، مضيفة مجموعة من المزايا والنقاط الأخرى، كاحترام المجتمع للعاملين في المجال الخيري، بتدعيم العمل الخيري وإعطائه مصداقية، فضلاً عن الميزة التي ذكرها المشترك (ظ) بقوله: " تتميز جمعياتنا بتعدد المتطوعين وأصحاب الخير التي يدعمونها، اذ أن ثقافة التطوع والدعم في الإمارات تبدأ من القيادة إلى الشعب وهو عمل متأصل في نفوس أبناء الإمارات ولهم أعمال في الداخل والخارج يصعب حصرها، وهو ما عزز من التمويل والتبرعات التي تحصل عليها الجمعيات الخيرية من الأفراد والمؤسسات".

وكحال أي من المؤسسات الدولية التنموية والاجتماعية النشطة، فإن مؤسسات العمل الخيري الإماراتية لديها بعض نقاط الضعف التي حاولت الباحثة الكشف عنها من خلال توجيه سؤال للمشاركين في المجموعات الثلاثة، حول ما هي أبرز نقاط الضعف والمعوقات التي تحد من تحقيق الجمعيات الخيرية في الإمارات لأهدافها. وبالطبع وعلى الرغم من التميز الكبير الذي حققته الجمعيات الخيرية في الإمارات في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية وتقديم العون والمساعدة والإغاثة للمجتمعات الدولية، فقد ذكر المشاركون مجموعة

من نقاط الضعف والتي جاءت وفقاً لمجموعة النقاش الأولى وعلى لسان المشتركة (ث): " هناك عجز في العنصر البشري في أقسام المساعدات في بعض الجمعيات، حيث أن عدد الموظفين غير متناسب مع حجم العمل الموكل للقسم، وهو ما يجعل هناك ضغط عمل كبير على الموظفين وتحميلهم لساعات عمل وجهود إضافية". واتفقت المشاركة (ب) مع ذلك مبينة أيضاً: " أن افتقار الموظفين لبعض المهارات والمؤهلات يحول دون تحقيق الجمعيات لأهدافها وتطلعاتها، حيث أن عدم التأهيل الكافي للموظفين وافتقار الجمعيات للموظفين المؤهلين والمدربين ساهم في صعوبة التعامل مع الحالات المختلفة".

وقد أضافت المجموعة المركزة الثانية نقاط ضعف أخرى، وعلى رأسها المشاركة (ذ) التي بينت أن هناك بعض نقاط الضعف في قواعد البيانات وإدارتها في المؤسسة، فذكرت: " عدم توحيد إدخال البيانات لدى مديري الحالات أو الموظفين المعنيين، فليس هناك طريقة متفق عليها لإدخال البيانات مما يؤدي إلى صعوبة البحث في النظام الإلكتروني"، وأيدها في ذلك المشارك (د) الذي عبر عن: "عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تجمع المستفيدين من الجمعيات الخيرية في كل إمارة، وبالتالي صعوبة معرفة ما إذا كانت الحالة مستفيدة من جمعية أو جهة أخرى".

ويوضح الجدول (٤) ملخصاً لأبرز نقاط القوة والضعف التي ذكرها المشاركين في المجموعات المركزة وفقاً لتحليل SWOT:

جدول (٤)

تحليل (SWOT) – نقاط القوة والضعف للجمعيات الخيرية في الإمارات العربية المتحدة

نقاط القوة	النتيجة
سعة المجال المجتمعي للعمل الخيري	تغطية لمجالات متعددة واقترابه من كافة فئات المجتمع
استخدام التقنيات والأتمتة وقواعد البيانات الإلكترونية	ضخامة المعلومات التي تمكننا من إجراء بحوث وتقارير مستقبلية وفهم أكبر للمجتمع
الدعم الكبير الذي تقوم به الدولة للعمل الخيري	يتيح ويساهم بشكل كبير في مساندة كيانات العمل الخيري وتطوير أدائه الخدمي والإعلامي
وجود إطار تشريعي منظم وراسخ لتنظيم العمل الخيري	يمنح العمل الخيري قاعدة صلبة للعمل
احترام المجتمع للعاملين في المجال الخيري	تدعيم العمل الخيري وإعطائه مصداقية أكبر
التمويل والتبرعات التي تحصل عليها الجمعيات الخيرية من الأفراد والمؤسسات	قوة الإمكانيات التي تحصل عليها الجهات والجمعيات الخيرية مما يساهم في تحقيق أهدافها وتنمية المجتمع

نقاط الضعف	النتيجة
عجز في العنصر البشري في أقسام المساعدات في بعض الجمعيات، حيث أن عدد الموظفين غير متناسب مع حجم العمل الموكل للقسم	الضغط على الموظفين
عدم التأهيل الكافي للموظفين حيث تفتقر بعض الجمعيات الخيرية إلى الموظفين المؤهلين والمدربين	صعوبة في التعامل مع الحالات المختلفة
الازدحام في الحملات الموسمية كرمضان والأعياد	عدم تنظيم الحالات
عدم توحيد إدخال البيانات لدى مديري الحالات أو الموظفين المعنيين	عدم وجود طريقة متفق عليها لإدخال البيانات مما يؤدي إلى صعوبة البحث في النظام الإلكتروني
عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تجمع المستفيدين من الجمعيات الخيرية في كل إمارة	صعوبة معرفة ما إذا كانت الحالة مستفيدة من جمعية أو جهة أخرى

وانتقل الباحثان بعدها إلى التعرف على أبرز فرص تطوير العمل الخيري في المؤسسات الاجتماعية الخيرية في الإمارات، وذلك من خلال سؤال المشاركين في المجموعات المركزة حول أبرز الفرص التي يجب العمل عليها في سبيل تطوير نتاج المؤسسات والجمعيات الخيرية الإماراتية، وأبرز المبادرات والأنشطة التي يجب تنفيذها في سبيل تحقيق هذه الفرص. تنوعت إجابات المشاركين في المجموعات المركزة، وكان أبرزها رد المشارك (ج) في المجموعة الأولى الذي بين أن أبرز فرص تطوير المؤسسات الخيرية في الإمارات هو: "تطوير الكوادر التي تعمل في الجمعيات والجهات الخيرية، وذلك من خلال المؤتمرات وورش العمل والتدريب وبرامج التأهيل المختلفة، وذلك من أجل الوصول بالعمل الخيري إلى أعلى مستوياته".

في حين أضافت المشاركة (ز) واحدة من الفرص الأخرى لتطوير عمل الجمعيات الخيرية الإماراتية بقولها: "نشر التعليم، وذلك بمساعدة أبناء الأسر الفقيرة أو الغير مقتدرة على استكمال تعليمهم، من خلال التركيز على كفالة طلاب العلم وزيادة التسويق لها، وذلك في سبيل تمكين هذه العائلات ونقلها من مرحلة الاحتياج واستلام المساعدات إلى التمكين". وأكد على هذه الفرص وغيرها باقي المشاركين في مجموعات التركيز، وأضافت إليها المشاركة (ط) فرصة أخرى بقولها: " البحث عن تقوية وتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في المجال الخيري والمؤسسات الاجتماعية، وذلك من خلال تبادل الزيارات والاجتماعات بين الجمعيات، وهو ما ينتج عنه تبادل الخبرات والمعارف المختلفة في المجال".

وبالنهاية كان لا بد من التعرف على أبرز التهديدات التي تقف من دون تحقيق الجمعيات الخيرية لأهدافها، وذلك من خلال توجيه الباحثين سؤالاً للمبحوثين حول أبرز التهديدات والتحديات والمعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية وتحول دون تحقيقها لأهدافها. وجاءت إجابات المبحوثين متباينة في هذا الخصوص وكان على رأسها ما بينته المشاركة (ث) في مجموعة التركيز الأولى: " إن أبرز ما يهدد عمل الجمعيات الخيرية ويحول دون تحقيق أهدافها هي العقبات التنظيمية الناتجة عن عدم وجود تخطيط فعال في بعض الجمعيات أو بعض الإدارات في الجمعيات، وهو ما سيؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الجمعية أو الإدارة. وعليه فإنني أقترح أن تقوم الجمعيات بإنشاء وحدة بحوث مؤسسية تقوم بجمع وتحليل البيانات داخل نطاق المؤسسة وخارجها، مما يساعد في دعم عملية التخطيط واتخاذ القرار".

وأضافت المجموعة المركزة الثالثة تهديداً آخراً يعرقل من قدرة المؤسسات الخيرية على تحقيق أهدافها، ومن أبرزها ما ذكره المشارك (س): " إن اعتماد بعض الأسر الكلي على الجمعيات الخيرية، وعدم إيجادهم بديل أو ممول مالي أدى إلى زيادة الضغط المالي على الجمعيات الخيرية، وعليه فإنني أقترح القيام بتوفير مجموعة من المشاريع المنتجة للأسر، ومحاولة توفير فرص عمل لتوفير دخل للأسر التي تتسلم مساعدات من الجمعيات".

ويوضح الجدول (٥) ملخصاً لأبرز الفرص والتهديدات التي ذكرها المشاركين في المجموعات المركزة وفقاً لتحليل SWOT:

جدول (٥): تحليل (SWOT) – الفرص والتهديدات التي تواجه الجمعيات الخيرية في الإمارات العربية المتحدة

الفرص		
وصف الفرصة	المبادرات والأنشطة	النتيجة
تطوير الكوادر التي تعمل في الجمعيات والجهات الخيرية	من خلال المؤتمرات وورش العمل والتدريب وبرامج التأهيل المختلفة	الوصول بالعمل الخيري إلى أفضل حالاته
نشر التعليم، وذلك بمساعدة أبناء الأسر الفقيرة أو الغير قادرة على استكمال تعليمهم	من خلال التركيز على كفالة طلاب العلم وزيادة التسويق لها	نقل الأسر المستفيدة من الجمعيات من مرحلة استلام المساعدات إلى التمكين
تقوية وتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في المجال الخيري والمؤسسات الاجتماعية	من خلال تبادل الزيارات والاجتماعات بين الجمعيات	تبادل الخبرات والمعارف المختلفة في المجال

التهديدات		
وصف التهديد	نتائج حدوث التهديد	ضوابط التحكم بالتهديد
اعتماد بعض الأسر الكلي على الجمعيات الخيرية	زيادة الضغط المالي على الجمعيات الخيرية	المشاريع المنتجة للأسر + محاولة توفير فرص عمل لتوفير دخل للأسر التي تستلم مساعدات من الجمعيات
عدم وجود تخطيط فعال في بعض الجمعيات أو بعض الإدارات في الجمعيات	عدم تحقيق أهداف الجمعية أو الإدارة	إنشاء وحدة بحوث مؤسسية تقوم بجمع وتحليل البيانات داخل نطاق المؤسسة وخارجها؛ مما يساعد في دعم عملية التخطيط واتخاذ القرار

المناقشة والاستنتاجات

تعد دولة الإمارات من أبرز الدول في مجال التطوع والمساعدات الإنسانية، فقد دأبت مؤسسات الدولة الخيرية والمتعددة وجمعياتها الخيرية المتواجدة في كل إمارة من إمارات الدولة على العمل بجد واجتهاد متواصلين على مدار أيام السنة في الوصول إلى الأسر المعوزة في أي مكان كان، ويمكن توضيح نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- الجمعيات الخيرية تبعاً لقوانين وتشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، هي كيانات غير ربحية، غير تابعة لأي منظمة خارجية، ولا تحصل على تمويل من أي مصدر خارجي، ولا تنخرط في أي نشاط سياسي وتركز على العمل ضمن مجالات تسعى لتحقيق النفع العام، كالمجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والعلمية والتربوية والمهنية والإبداعية والفنية والإنسانية.
- القوانين المتعلقة بالعمل الاجتماعي لا تمنع استفادة الحالات الاجتماعية من أكثر من جمعية خيرية في نفس الوقت، وقد يكون السكوت عن هذه النقطة أمرا مقصودا وذلك لارتفاع المستوى المعيشي في الدولة
- تتوافق أنواع الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات مع أهدافها، فمنها ما يعنى بتمكين المرأة، ومنها ما يهتم بحقوق الإنسان، واحتياجاته، الفنية، الدينية، الثقافية، ومنها ما يعنى بتقديم الخدمات والمساعدات المادية والعينية.
- للمؤسسات الاجتماعية الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات كبيرة على المستويين المحلي والعالمي فقد تنوعت المساعدات وتعددت من مساعدات مادية وعينية وطبية وكفالة أيتام وطلاب وبناء مدارس ومستشفيات وجسور ومناطق سكنية إلى إفطار صائمين ومساعدة مساجين وحتى دورات تدريبية وتأهيلية.

- تعمل الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز نشاط هذه الجمعيات وتوجيه أهدافها لتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتعزيز رفاهية المجتمع.
- تعمل الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن ثلاثة محاور أساسية؛ العمل الخيري داخل الدولة، العمل الخيري خارج الدولة، والتطوع.
- يتمثل العمل الخيري داخل الدولة بالمساعدات المالية، والعينية للأسر والحالات الطارئة وأصحاب الهمم، فضلاً عن المساعدات العينية، والعلاجية والدعم الغذائي، ومساعدات الحج والعمرة، صيانة المنازل، وكفالة الأيتام.
- يتمثل العمل الخيري خارج الدولة في المساعدات المقدمة للدول الشقيقة والصديقة في حالات الحروب والكوارث الطبيعية ودعم اللاجئين، وتقديم المساعدات التنموية، وتعد دولة الإمارات من أكثر الدول المانحة للمساعدات التنموية الرسمية.
- في مجال العمل التطوعي، فتعمل الدولة على إطلاق العديد من المنصات التي تقدم فرصا تطوعية مختلفة كالمنصة الوطنية للتطوع.
- تهدف مؤسسات الإمارات الخيرية في الدولة إلى تعزيز أنشطتها على الصعيد المحلي والخارجي حيث يسهم تواجد هذه الجمعيات في تطوير وتنمية العمل الاجتماعي على مستوى الدولة.
- تتمثل نقاط قوة الجمعيات الخيرية في دولة الإمارات في سعة المجال المجتمعي للعمل الخيري، استخدام التقنيات والأتمتة وقواعد البيانات الإلكترونية، الدعم الكبير الذي تقوم به الدولة للعمل الخيري، التمويل والتبرعات التي تحصل عليها الجمعيات الخيرية من الأفراد والمؤسسات، وجود إطار تشريعي منظم وراسخ لتنظيم العمل الخيري.
- تتمثل مواطن الضعف في وجود عجز في أعداد الموظفين في أقسام المساعدات في بعض الجمعيات، حيث أن عدد الموظفين غير متناسب مع حجم العمل الموكل للقسم. تدني كفاءة الموظفين، ونقص التأهيل الكافي للموظفين اذ تفتقر الجمعيات الخيرية إلى الموظفين المؤهلين والمدربين، وعدم التوافق بين طرق إدخال البيانات لدى مديري الحالات أو الموظفين المعنيين.
- تمتلك الجمعيات فرص لتطوير عملها، وذلك من خلال تطوير الكوادر التي تعمل في الجمعيات والجهات الخيرية، نشر الوعي الثقافي، نشر التعليم، وذلك بمساعدة أبناء الأسر الفقيرة أو الغير قادرة على استكمال تعليمهم، تعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في المجال الخيري والمؤسسات الاجتماعية.

- تواجه الجمعيات الخيرية مجموعة من التهديدات، كاعتماد بعض الأسر بصورة كلية على هذه الجمعيات، عدم وجود تخطيط فعال في بعض الجمعيات أو بعض الإدارات.
- وبالرغم من الصعوبات التي قد تواجه عمل فرق هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية إلا أنها تصل – في كثير من الأحيان – إلى مبتغاها وهو الوصول إلى المستحقين للتبرعات والإغاثة في أماكن تواجدهم.

التوصيات

- تعزيز التعاون بين الجمعيات الخيرية المختلفة على مستوى الدولة.
- إطلاق حملات تطوعية ابتكارية لجذب المتطوعين في المجالات الخيرية.
- التركيز على المشاريع المنتجة للأسر المستفيدة من الجمعيات لنقلها إلى مرحلة التمكين.
- إنشاء وحدات بحوث مؤسسية في الجمعيات الخيرية لمساعدتها على دعم عملية التخطيط واتخاذ القرار.
- الإفصاح عن السياسة الاجتماعية الخاصة بالمؤسسات الخيرية، في دولة الإمارات من خلال مواقعها الإلكترونية ونشر هذه المعلومات على صورة مواد إخبارية وإعلامية بهدف الوصول لشرائح المجتمع كافة .
- إجراء المزيد من الدراسات حول تحليل دور الجمعيات الخيرية في الإمارات وكيفية تنفيذها للسياسات الاجتماعية والمشاريع والبرامج المؤثرة في نجاح الجمعيات الخيرية وتأثيرها على المجتمع.
- إجراء المزيد من الدراسات حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية التي يؤثر فيها عمل الجمعيات الخيرية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. أحمد، أحمد يوسف الخضر. (٢٠١٩). دور السياسات الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة مقارنة على مشروع الجزيرة من ١٩٥٠–٢٠١٣ م. الخرطوم–السودان : جامعة النيلين.

٢. أورتيز، ايزابيل .(2007) .السياسة الاجتماعية، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. الأمم المتحدة .

٣. إسماعيل، علي سعد. (٢٠١٠). مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية. الإسكندرية–مصر: دار المعرفة الجامعية.

٤. الأشقر،عمر إبراهيم يونس. (٢٠٠٦). واقع التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحمية في قطاع غزة. غزة–فلسطين : الجامعة الإسلامية بغزة .

٥. البشر، عبد المجيد بن عبد العزيز ، لوبيز، إسم ولادي ، و منصور، فضيلة بنت. (٢٠٢٠). المبادئ الإدارية في العمل الخيري من حيث دورها وأهميتها من منظور إسلامي. مجلة العلوم الإسلامية الدولية، ٤(3)،. 329-299

٦. البدري، علاء الدين. (٢٠١١). العمل الخيري في آسيا الوسطى الواقع والمأمول. مجلة مداد لدراسات العمل الخيري ،.40-1

٧. البوالي، محمد. (٢٠١٢). مدخل الى الخدمة الاجتماعية. عمان -الأردن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٢). المؤسسات الخيرية: طرق للمساهمة في العمل الخيري والإنساني. تم الاسترداد من حكومة دولة الإمارات : https://u.ae/ar-ae/information-and-services/charity-and-humanitarian-work/ways-of-doing-charity-in-the-uae/charitable-organisations

٩. الجديلي، محمد حسن. (٢٠٠٥). دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل . غزة- فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.

١٠. الجنيبي، محمد سالم. (٢٠٢٢). أثر المساعدات الإنسانية الإماراتية للاجئين في بعض الدول العربية "العراقيين والسوريين نموذجا". جامعة الشارقة: الشارقة- الإمارات .

١١. جمعية الإحسان الخيرية. (٢٠٢٣). عن الاحسان . تم الاسترداد من جمعية الإحسان الخيرية: https://alihsan.ae/ar/about-al-ihsan/about-us.aspx

١٢. جمعية الإمارات الخيرية. (٢٠٢٣). جمعية الإمارات الخيرية ... في سطور. تم الاسترداد من جمعية الإمارات الخيرية: https://www.emch.ae/UserHome/Aboutus

١٣. جمعية الفجيرة الخيرية. (٢٠٢٣). من نحن . تم الاسترداد من جمعية الفجيرة الخيرية: https://shjc.sharjah.ae/About

١٤. جمعية دبي العطاء. (٢٠٢٣). *dubaicares.ae*. تم الاسترداد من جمعية دبي العطاء: https://www.dubaicares.ae/ar/about

١٥. حافظ، درية السيد. (٢٠١٠). السياسة الإجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر. الإسكندرية- مصر: دار المعرفة الجامعية

١٦. الحربي، خالد بن سليم. (٢٠٢٠). السياسات الاجتماعية لحماية الأطفال في المملكة العربية السعودية قراءة سوسيولوجية. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ٩ (4)،.78-31

١٧. حسب الله، ابراهيم. (٢٠٠٤). المؤسسات الخيرية التكامل والتعاون. المؤتمر الخليجي للجمعيات والمؤسسات الخيرية الآفاق المستقبلية للعمل الخيري الواقع والتحديات. الكويت: مبرة الأعمال الخيرية الكويتية.

١٨.الحوسني، خالد جاسم ابراهيم حسن. (٢٠١٣). الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة–جمعيات النفع العام– دراسة حالة. عمان– الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

١٩.خليل، منى عطية خزام. (٢٠١٢). التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية. الإسكندرية –مصر: المكتب الجامعي الحديث.

٢٠.السند، حصة بنت عبدالرحمن،. (٢٠١٨). رؤية مستقبلية لتفعيل دور الجمعيات الخيرية في تعزيز الانتماء الوطني للمستفيدين : دراسة مطبقة على الجمعيات الخيرية بمنطقة الرياض. المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٣٣ (72)،.213–177

٢١.السروجي، طلعت مصطفى ، طلعت، عصام محمد ، حسن، سعودي محمد ، و حسن، محمد عبدالرحمن. (٢٠١٥). السياسة الاجتماعية . عمّان–الأردن : دار الفكر ناشرون وموزعون.

٢٢.السرطاوي، عبد العزيز. (٢٠١٧). أثر برنامج تطوعي في تحسين اتجاهات المتطوعين نحو الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، ٤١ (3)،.314–281

٢٣.السنبل، عبد العزيز. (٢٠٠١). دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة. مؤتمر التنمية في الوطن العربي الأمن مسئولية الجميع. الرياض–السعودية : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢٤.سليمان، منى جواد. (٢٠٢٣). تحليل سياسية التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في تعزيز التنمية المستدامة. المجلة العربية للإدارة، ٤٣ (2)،.312–303

٢٥.شيلي، إلهام. (٢٠١٤). دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية : دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة. سطيف– الجزائر : جامعة فرحات عباس سطيف ١.

٢٦.الصالح، عبد الكريم بن عبد الرحمن (٢٠١١). جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

٢٧.الطريف، غادة بنت عبد الرحمن محمد (٢٠١٩). إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الجامعة الإنسانية للبحوث الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، مج ٢٧، ع ٢.

٢٨.علي الحمادي. (٢٠٠٤). الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل. الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٢٩.العتيبي، لمياء عايض الزيادي. (٢٠٢٢). آليات استقطاب المتطوعين للعمل في الجمعيات الخيرية (دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات الخيرية في مدينة جدة). المجلة العربية للنشر العلمي، ٤٢،.698–670

٣٠.الكسادي، عادل (٢٠١٢). العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية في اليمن: دراسة مطبقة على الجمعيات التطوعية في محافظة حضرموت. مجلة شؤون اجتماعية، ١١٥(٢٩)، ص٤٧-٨٨.

٣١.الفهمي، حمدي أحمد بن سالم (٢٠١٩). دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة من وجهة نظر المستفيدين من برامج وأنشطة جمعية البر الخيرية بمركز جدم، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ٢١١،.263-231

٣٢.المليجي، إبراهيم (٢٠٠٠). ممارسات تنظيم المجتمع، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٣٣.المنيزل، عبد الله، وعدنان العتوم. (٢٠١٥). اتجاهات الشباب الإماراتي نحو العمل التطوعي. دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق(87)،.52-5

٣٤.نور دبي. (٢٠٢٣). نبذة عنا. تم الاسترداد من نور دبي : https://www.noordubai.ae/WhoAreWe/ar_About?Sec=1nstyle=font-size%3A12px

٣٥. وزارة الخارجية والتعاون الدولي. (٢٠٢٣). دولة الإمارات الأولى عربيا في التنمية البشرية ٢٠٢٠. تم الاسترداد من وزارة الخارجية والتعاون الدولي: https://www.mofaic.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2020/12/16/16-12-2020-uae-human-development

المراجع الأجنبية

36. Gökalp, D. (2020). The UAE's humanitarian diplomacy: Claiming state sovereignty, regional leverage and international recognition. CMI Working Paper.
37. Lenkowsky, L. (2022). The 2022 Global Philanthropy Environment Index United States. Retrieved from: https://scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/1805/28202/2022GPEIUnitedStates.pdf?sequence=1
38. Sarea, A., Rabbani, M. R., Rahiman, H. U., & Echchabi, A. (2022). Donors' attitude towards fundraising efforts in UAE during COVID-19 pandemic: the moderating role of ethics. Journal of Islamic Accounting and Business Research, (ahead-of-print).
39. Sherif, D. (2008). The United Arab Emirates. From charity to social change: Trends in Arab philanthropy, 206-229.
40. Teets, J. C. (2008). Governance in non-democracies: the role of civil society in increasing pluralism and accountability in local public policy. Colorado, USA: University of Colorado at Boulder.
41. Zamoum, K., & Serra Gorpe, T. (2020). Corporate social responsibility in the United Arab Emirates: Principles and communication strategy. In Sustainable Development and Social Responsibility—Volume 2 (pp. 33-40). Springer, Cham.